

من المديرية العامة للدراسات والتشريعات الجبائي
إلى

الموضوع: حول الاستهلاكات المؤجلة التي يسجلها الأشخاص الطبيعيون .

المرجع : احالتكم عدد 0006268 بتاريخ 27 جويلية 2015

تبعاً لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المصاحبة لمكتوب مركز الإرشاد الجبائي عن بعد المتضمن طلب معرفة مآل الاستهلاكات المؤجلة التي يسجلها شخص طبيعي بعد إلغاء المذكرة العامة عدد 27 سنة 2003 وعدم تطرق المذكرة العامة عدد 16 لسنة 2012 للموضوع، يشرفني إعلامكم أن ما تناولته المذكرة العامة عدد 27 لسنة 2003 حول الموضوع يبقى ساري المفعول باعتبار عدم إدخال أي تغيير على الإستهلاكات المذكورة بمقتضى القانون ذلك أن طرح هذه الاستهلاكات على مستوى الدخل الجملي طبقاً للفصل 8 من مجلة الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات يكسيها صبغة الخسائر القابلة للطرح لمدة خمس سنوات. وعليه يبقى للشخص الطبيعي الإختيار في كيفية طرح الاستهلاكات المؤجلة المذكورة.

والسلام

المدير العام للدراسات
والتشريعات الجبائية
الإمضاء: حبيبة جراد للوالي